البناء
السنة السابعة / الأربعاء / 24 حزيران 2015 / العدد 1814
Seventh year / Wednesday / 24 June 2015 / Issue No. 1814

لجنة الأشغال ناقشت أوضاع الكهرباء

قباني: لإقرار مشروع دير عمار بسرعة وتنفيذ خطة معالجة طويلة الأمد

لجنة الأشغال مجتمعة في المجلس النيابي

أوصت لجنة الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه الحكومة الإسراع في تلزيم معمل دير عمار لإنتاج الكهرباء بعدما تبيّن لها وجود فساد في المشروع حال دون تنفيذه فيما كان يفترض ان يكون جاهزاً هذا العام، وذلك في جلسة عقدتها أمس في مجلس النواب برئاسة النائب محمد قباني وحضور وزير الطاقة والمياه أرتور نظاريان والنواب: عاصم قانصوه، فادي الاعور، خضر حبيب، حكمت ديب، محمد الحجار، وليد خوري، علاء ترو، الوليد سكرية، مروان حمادة، بدر ونوس وخالد زهرمان، اضافة الى مدير عام مؤسسة كهرباء لبنان كمال الحايك وممثلي الهيئات والإدارات المعنية.

بعد الجلسة قال قباني: موضوع الكهرباء الشاغل الدائم والهمّ الكبير المستمرّ منذ سنوات، لذلك عندما قرّرنا الدعوة الى هذا الاجتماع كان هناك تمنّ بأن يكون الاجتماع مرتبطاً بأسئلة محدّدة من قبل اللجنة الى وزارة الطاقة والكهرباء والى مؤسسة كهرباء لبنان، وقد وجهنا الأسئلة التي يتمّ تداولها في شكل أساسي، وهي أولا: لماذا فشلت المشاريع المحددة في القانون 181 باستقدام البواخر؟ وثانيا: الى متى يبقى الهدر الكبير في موازنة الكهرباء وتأثيره السلبي على الخزينة العامة؟ وثالثا: ماذا عن الاحتجاجات البيئية؟

بالنسبة الى الموضوع الأول كان جواب الوزارة والإدارة انه غير صحيح انّ المشاريع المحددة في المرسوم الرقم 181 فشلت كلها ما عدا الكهرباء، وما عدا استقدام البواخر وانّ هناك عدة مشاريع يجري العمل فيها وهي عموماً مشاريع محوّلات وانّ التعثر هو بشكل أساسي في معمل دير عمار الجديد، وجوابنا على ذلك كان بأنّ جوهر القانون 181 متعلق بالإنتاج الى المعامل وليس بالمحوّلات، خصوصاً في معمل دير عمار الذي يستمرّ حوله النقاش من الناحية القانونية / وتحديدا في نقطة الـ TVA وما اذا كانت من ضمن الالتزام ام لا وهل يجب ان يدفعها المقاول ام لا؟ وهذه ليست نقطة بسيطة ونستغرب لماذا اخذ الموضوع كل هذا الجدل علماً انه يفترض ان تكون الدولة واضحة منذ البداية ومنذ وضع دفتر الشروط، وفي الوقت نفسه كان يفترض على المقاول ان يكون واضحاً بما سيقدمه من التزام، لذلك كان موقفنا بأنّ النص واضح وبغضّ النظر عن اجتهاد ديوان المحاسبة الذي كان في المرة الأولى انّ المقاول لا يدفع ثم قدم اجتهاداً مغايراً انّ المقاول يجب ان يدفع الـ tva وهو مبلغ يصل الى 46 مليون يورو، وكان يومها ما يقارب الخمسين مليون دولار... والآن اصبح هذا الموضوع امام طاولة مجلس الوزراء وقد تبيّن لنا في النقاش انّ القانون 181 عندما وقعه المجلس النيابي، كان الرأي يومها ان يكون التمويل من الصناديق المقرضة حتى لا نزيد الدين على كاهل خزينة الدولة، وان يكون التمويل بقروض وبفوائد ميسّرة، والسبب الثاني هو انّ هذه الصناديق تتولى الرقابة الجدية على أعمال التلزيم وهذا ليس متوافراً عندما يتمّ العمل بأموال الخزينة العامة.

وقال قباني: بعد اربع سنوات نجد انّ المشروع المتعلق بمعمل دير عمار لم يبدأ العمل به ولا يزال موضع خلاف، ونحن نطلب من مجلس الوزراء كتوصية اولى بأن يتمّ الإسراع في بت موضوع تلزيم معمل دير عمار، لأنه معمل اساسي ويؤمّن على الاقل خمسمئة ميغاواط جديدة إضافية للكهرباء، بالاضافة الى ذلك تبيّن لنا من خلال مناقشة هذا المشروع انّ هناك خطتين واحدة تحدث القانون القانون 181 وهي خطة المعالجة السريعة والتي كان يفترض ان تنتهي في العام 2015، واليوم وكما تلاحظون ان وضع الكهرباء لا يزال كارثياً لا بل ازداد سوءاً عن العام 2011، والآن هناك خطة يتمّ وضعها لتأمين حوالي خمسة آلاف ميغاواط وتحتاج الى 15 سنة. ونحن نقول لا بأس. وقال قباني: التوصية تتضمّن شقين الاول الإسراع في تأمين الكهرباء والثاني المطالبة بإقرار الخطة التي وضعتها كهرباء فرنسا لفترة تتراوح بين 12 الى 15 سنة لتأمين خمسة آلاف ميغاواط والتي تزيد عن حاجة لبنان، وستعقد اللجنة جلسة خاصة لمتابعة الموضوع.

لجنة المال تقرّ اتفاقيات تجارية واقتصادية مع الصين والاكوادور

عقدت لجنة المال والموازنة جلسة في مجلس النواب أمس برئاسة النائب ابراهيم كنعان وحضور مقرّر اللجنة النائب فادي الهبر والنواب: ياسين جابر، احمد فتفت، جمال الجراح، عباس هاشم، وحسن فضل الله، والمدير العام لوزارة المال آلان بيفاني.

بعد الجلسة، قال النائب كنعان:»خصصت اللجنة جلستها لدرس وإقرار جدول الأعمال المقرّر والمتضمّن أربعة بنود وهي مشاريع قوانين: الأول يتعلق باتفاق تعاون اقتصادي وفني بين الحكومة اللبنانية وحكومة الصين الشعبية بقيمة 50 مليون ايوان صيني، أيّ ما يعادل 6 ملايين دولار اميركي. وهذا الاتفاق ستتمّ العودة به الى مجلس الوزراء، ولاحقاً الى مجلس النواب لتحديد القطاعات المستفيدة وتخصيص المبالغ وفقاً للاتفاقات الخاصة التي سيوقعها لبنان والصين الشعبية.

والمشروع الثاني هو الوارد في المرسوم رقم 635 لطلب إبرام الاتفاق التجاري بين الحكومة اللبنانية وحكومة جمهورية الاكوادور، وهذا الاتفاق من شأنه تعزيز التبادل التجاري بين البلدين، وتدخل من ضمنه إعفاءات جمركية وغيرها مما يساهم في تعزيز هذا التبادل على كلّ الأصعدة، وبعد المناقشة أقرّ هذا الاتفاق بموجب المرسوم المحال من الحكومة.

درست اللجنة مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم 1413 لاضافة فقرة الى المادة 80 من القانون رقم 88/60 تاريخ 1988/8/12 وتعديلاته والمتعلق بالرسوم والعلاوات البلدية، وهو يتعلق بإعفاء الدولة اللبنانية من الأبنية التي تستأجرها من الرسوم البلدية وما شابه. وبعد مناقشة هذا المشروع، تقرّر إرجاء بته ريثما يحضر وزير الداخلية والبلديات او من يمثل الوزارة لكي نستمع الى رأيهم، وهذا ضروري في هذا المجال، وخصوصاً اننا نعرف انّ البلديات محتاجة الى أيّ دخل وإيرادات في هذه الفترة ولا تتحمّل إعفاءات وما شابه. فالدولة تعفي نفسها من كلّ شيء حتى من حقوق البلديات، فيما هي التي تحقق التنمية الفعلية والحقيقة، ولذلك يجب ان تصان حقوقها سواء من عائدات الخلوي وأموال الصندوق البلدي المستقل التي لم تسدّد حتى الآن.

ودرست اللجنة مشروع القانون الوارد المرسوم رقم 1416 / لتعديل المادة 64 من القانون رقم 326 تاريخ 2001/6/28 وتعديلاته (الموازنة العامة والموازنات الملحقة للعام 2001)، وايضاً هذا المشروع له علاقة مباشرة بالصندوق الوطني المستقل، وانّ التعديل فيه يضاف الى أكلاف النظافة وتعرفون الشركات التي تتولى عملية النظافة في لبنان من «سوكلين» وغيرها، وايضاً يضاف الى هذه المادة إمكان اقتطاع للمناطق التي ليس لديها بلديات والخارجة عن نطاق الإفادة، وهذا يوسع رقعة الاقتطاع ايضاً، ولذلك تقرّر إرجاءه بته لكي نستمع إلى رأي وزارة الداخلية والبلديات، وأناشدها ان تكون حاضرة في الجلسة المقبلة لانّ حقوق البلديات أمر من اختصاص وزارة الداخلية والبلديات ويجب ان يكون هذا الحرص من الوزارة والنواب، والجلسة المقبلة ستكون الخميس مع جدول أعمال جديد».

كنعان مترئساً جلسة لجنة المال

شهيّب يعرض مشكلات قطاع الدواجن

التقى وزير الزراعة أكرم شهيّب وفد «النقابة اللبنانية للدواجن» ضمّ النقيب موسى فريجة ونائبه هيثم النوام والأعضاء، في حضور عبير سيروان ورفعت غانم من وزارة الزراعة.

وتمّ البحث في آلية الحدّ من تهريب بيض المائدة، عبر تحديد المزارع والمسالخ على الحدود وختم البيض باسم المزرعة ورقم سجلّها في وزارة الزراعة.

كما عرض الوفد موضوع تصدير بيض التفقيس ومعاناة إنتاج الفروج ولحم الدواجن ومصنّعات لحوم الدواجن، إضافة إلى ضرورة تعديل إحدى مواصفات «ليبنور» لتتوافق مع المواصفة الأميركية والأوروبية.

وأكد ضرورة العمل مع «التنظيم المدني» لتعديل شروط الإنشاء والاستثمار المحددة في تراخيص إنشاء واستثمار مزارع الدواجن.

وتمّ التوافق على عقد اجتماع شهري لمتابعة الأمور الأساسية العالقة ومعالجتها.

زعيتر يلتقي تيمور جنبلاط ووزيري الزراعة والصحة

زعيتر خلال لقائه تيمور جنبلاط وشهيب وأبو فاعور

التقى وزير الأشغال العامة والنقل غازي زعيتر أمس، تيمور جنبلاط ووزيري الزراعة أكرم شهيّب والصحة وائل أبو فاعور والنائب علاء الدين ترو، وبحث معهم في الأوضاع السياسية والشأن الإنمائي.

وقال أبو فاعور إثر اللقاء: بحثنا في المشاريع الإنمائية في الجبل واقليم الخروب ومراجعة بعض الملفات الموجودة في الوزارة، حيث لمسنا كل التجاوب والحرص على تلبية هذه المطالب المتعلقة بمواطنين لبنانيين وأبناء مناطق محرومة تاريخياً وبحاجة الى مساعدة على مساحة جبل لبنان بشكل عام.

وجدد التأكيد بأنّ «استمرار التعطيل في عمل مجلس الوزراء بات مؤذياً اكثر مما نحتمل، وهناك الكثير من المشاريع سواء على المستوى التفصيلي في عمل الوزارات أو قروض من البنك الدولي، لا تحتمل هذه الرفاهية التي تمارس في تعطيل مجلس الوزراء والمجلس النيابي، إضافة الى الشغور في رئاسة الجمهورية».

وبحث زعيتر في الشؤون الإنمائية المناطقية مع النواب هادي حبيش، علي خريس، قاسم عبد العزيز والنائب السابق أمين شري.

حكيم يبحث مع كاغ في تأمين الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي

عرض وزير الاقتصاد والتجارة ألان حكيم مع المنسقة الخاصة للأمم المتحدة في لبنان سيغريد كاغ في زيارة بروتوكولية للتعارف بعد تعيينها، في التطورات الاقتصادية والاجتماعية في لبنان والانعكاسات التي تتركها الأزمة السورية على الاقتصاد والمجتمع فيه.

كما تمّ البحث في مواضيع عديدة تهدف الى تأمين الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في لبنان، وضرورة تحفيز المجتمع الدولي للعب دوره في دعم لبنان للخروج من هذه المعضلة.

وعرض حكيم بعض المشاريع التي يتمّ تنفيذها عبر «الصندوق اللبناني للنهوض»، داعياً الدول المانحة إلى «المساهمة في هذا الصندوق بما يعود بالفائدة على المجتمعات اللبنانية الخاضنة للنزوح السوري، نظراً إلى الآلية التنفيذية السريعة والشفافة التي يتمتع بها الصندوق».

وتمّ التركيز على سبل تفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها، وأهمية قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص لجذب الاستثمارات في البنى التحتية وتأمين النمو.

وستعقد لقاءات لاحقة لبلورة الأفكار المطروحة.

إلى ذلك، يقوم الوزير حكيم بجولة تفقدية في مصانع زحلة – البقاع قبل ظهر اليوم، على أن تبدأ من «شتوراما» معمل أبناء جابر جابر، ثم مصنع «سوموبلاست»، «جونيت»، «تنمية»، وتنتهي في مصنع «ماستر شيبس».

حكيم مستقبلاً كاغ

فرعون يتابع قضايا سياحية وتراثية

استقبل وزير السياحة ميشال فرعون، في مكتبه في الوزارة أمس، وفداً من الاتحاد العالمي للكتاب والصحافيين السياحيين برئاسة جورج يونس، الذي بحث معه في الأوضاع السياحية، مبدياً «استعداد الوفد لتبني فكرة طريق الفينيقيين، ودعمها بعد ان أطلقتها وزارة السياحة بالتعاون مع منظمة السياحة العالمية.

كما استقبل فرعون وفداً من بلدة شحتول ضمّ رئيس البلدية شاهين كلاس، المختار جورج زيادة، رئيس النادي ميشال نجم، الأب طوني بو عساف، الذين وجهوا اليه دعوة لرئاسة وحضور «ليالي شحتول التراثية» في 21، 22، 23 تموز المقبل، وهي أيام تراثية مع ليال فنية وثقافية.

موظفو الإدارة العامة: لتفعيل دور الدولة حرصاً على اقتصادنا

عقدت الهيئة الإدارية لرابطة موظفي الإدارة العامة اجتماعاً ناقشت فيه أموراً إدارية ورابطية، وأصدرت بياناً هنأت خلاله «جميع اللبنانيين وخاصة الموظفين والعاملين بحلول شهر رمضان، على أمل ان يكون هذا الشهر محطة إيمانية ترخي بظلالها على تفكير المسؤولين وتحثهم على تحمّل مسؤولياتهم، والإسراع في إعادة تفعيل المؤسسات الدستورية وفي مقدّمتها انتخاب رئيس للجمهورية خاصة أنّ الإدارة بكافة قطاعاتها وأسلاكها الوظيفية هي في طليعة المتضرّرين من هذا الوضع».

وأكدت على مطالبها السابقة «ضرورة الإسراع بإقرار سلسلة رتب ورواتب عادلة تؤمن الحدّ الأدنى من العيش الكريم وترفع الغبن اللاحق بالإداريين منذ ما يقارب العقدين من الزمن»، وقالت: «الوظيفة العامة هي واجهة الدولة العصرية وبقدر ما تكون الإدارة ناجحة ومنتجة تكون الدولة مستقرة، فالموظف الاداري كان صمّام أمان الدولة اللبنانية، ففي زمن الانقسامات المشؤومة والتشرذم، وحدها الإدارة وبفضل الإداريين بقيت موحدة، وبقيت الخطوط مفتوحة بين جميع المناطق وفي أحلك الظروف وأقساها كان التواصل بين العاملين في الإدارة، جسرا يربط بين مختلف شرائح المجتمع اللبناني».

وأعلنت «انها لن تبقى مكتوفة الأيدي أمام هذا الاستهتار بحقوق الوطن وحقوقها، تعود وتؤكد على ما سبق واعلنته مراراً وتكراراً بضرورة الإسراع بالعودة الى المؤسسات الدستورية، وتفعيل دور الدولة حرصاً على مجتمعنا واقتصادنا وإدارتنا. وهي اليوم تدعو كافة مكوّنات المجتمع المدني الى رفع الصوت وضمّه الى صوتها وصوت هيئة التنسيق النقابية والضغط على المسؤولين ومطالبتهم بالإسراع بالنزول الى المجلس النيابي، وإيجاد الحلول لقضايا الناس المعيشية، وفي مقدّمتها إقرار سلسلة الرتب والرواتب التي ستساهم في تحريك الدورة الاقتصادية، وتزيد النمو خاصة انّ المستفيدين منها يشكلون ما يزيد عن ثلث الشعب اللبناني».

ورشة حول فرص العمل في لبنان: لاختصاصات جديدة تحاكي سوق العمل

أقامت جمعية تجار عاليه والجامعة الحديثة للإدارة والعلوم MUBS ورشة العمل الأولى حول «فرص العمل في لبنان بين الواقع والتحديات»، في مبنى الجمعية في مدينة عاليه. وتحدث فيها رئيس مجلس أمناء الجامعة حاتم علامي، عميد الكلية البريطانية في الجامعة سامر حمزة، رئيس جمعية «قدرات» للحدّ من البطالة دال حتي، ونائب حاكم مصرف لبنان سعد العنداري.

وتحدث نسيم أبي غانم معرّفاً، ثم كانت كلمة ترحيب لرئيس جمعية تجار عاليه سمير شهيب طالب فيها بـ«حلّ مشكلة مضاربة العمالة الأجنبية وإيجاد برامج توجيهية للطلاب»، مشدداً على «أهمية التعاون بين الدولة والجامعات لإدخال اختصاصات تحاكي سوق العمل، إضافة الى الاهتمام بقطاع التعليم المهني وتطويره وتحديثه»، مؤكداً أهمية «تحفيز وفرض قوانين على القطاع الخاص ليساهم في إعطاء الأولوية للشباب اللبناني في التوظيف».

وشرح علامي المقترحات والحلول لردم الهوة بين التعليم الجامعي وسوق العمل، متناولاً الموضوع من خلال البحث العلمي الذي يتطلبه التعليم الجامعي لمواكبة متطلبات سوق العمل بجهوزية الخرّيجين بما يرضي طموح وتطلعات أصحاب المصالح والمؤسسات».

وأشار الى أنّ «نسبة البطالة في صفوف الخرّيجين الجامعيين في لبنان قد بلغت 13 في المئة، ونسبة الهجرة من المستوى الجامعي بلغت 40 في المئة من أصل 50 في المئة من المهاجرين الشباب في العقد الأخير، ومعظمهم من ذوي الاختصاصات الهندسية، العلوم التطبيقية والبحثية»، لافتاً الى «حجم التفاقم في الاختلال على خارطة توزع الناتج العالمي وتبعية البلدان النامية لمسارات الاقتصادات الكبرى، حيث أنّ لبنان شهد زيادة في أعداد الجامعات وصل الى 45 جامعة ومعهد وهو رقم يتجاوز كلّ المقاييس بالنسبة إلى البلدان»، موضحاً أنّ «الاختصاصات نفسها تتكرّر دون اعتماد برامج جديدة في سياق تخطيط استراتيجي لتقييم الحاجة الى وظائف معينة».

من جهته، عرض حتي خدمات ونشاطات جمعية «قدرات» لمساعدة المتخرّجين للحصول على وظائف بالتعاون مع الجمعيات والمجتمع المدني والمؤسسات المعنية. وأسف لأن «يعاني شباب لبنان من تخمة في الوظائف الإدارية بينما يفتقد القطاع الزراعي لمن يعمل به»، مشيراً الى «اختلاف حاجات أسواق العمل تبعاً للمناطق والبلدان وحاجاتها التي تختلف تبعاً لاختلاف تكوين ومقدّرات المناطق الطبيعية وحاجة سوقها».

بدوره، شدّد حمزة على أهمية «إشراك الطالب في سوق العمل وخوضه للتجربة التطبيقية للاختصاص ووضعه لخطة عمل (Business plan) عند التخرّج».

أما العنداري فتحدّث عن «سعي الدولة لحلّ مشكلة البطالة عبر توفير القروض المشجعة بفوائد منخفضة لأصحاب الاختصاصات والحرف المهنية، بالتعاون مع البنك الدولي والـUSAID وNGO (المنظمات غير الحكومية). ولفت الى أنّ «عدد الاختصاصات في العالم يبلغ 1192 اختصاصاً، بينما مجموع الاختصاصات الموجودة في لبنان لا يتعدّى الـ192 بمجمل الجامعات، ما يؤثر سلباً على إمكانية حصول المتخرّجين على فرص عمل لعدم حاجة السوق المحلي والخارجي لاختصاصاتهم».

وشدّد على «أهمية اطلاع القيمين على الجامعة على جديد الاختصاصات وعلى التعميمات التي يصدرها أرباب سوق العمل والنشرات الاقتصادية ونشرات البنك المركزي في هذا السياق، وأخذ العلم بالقروض المشجعة لردم الهوة بين سوق العمل والمتخرّجين الذين يضطرون للهجرة لعدم توفر فرص عمل لهم».

خلال ورشة العمل في عاليه

قزي التقى المدير الجديد لـ«أونروا» واتحاد العاملين في القطاع الصحي

بحث وزير العمل سجعان قزي مع نائب المدير الإقليمي في منظمة العمل الدولية – مكتب بيروت فرانك هاغمن المشاريع التي تنفذها الوزارة بالتعاون مع المنظمة.

وعرض مع مدير مكتب «أونروا» الجديد في لبنان ماتياس شيمال وضع المخيمات الفلسطينية في لبنان وبرنامج المنظمة في ضوء التطورات السكانية داخل المخيمات وخارجها.

وأعلن قزي أنّ «الدولة اللبنانية منفتحة على الموضوع الفلسطيني لمساعدة اللاجئين في إطار القوانين اللبنانية، من دون ان يؤدّي أيّ إجراء الى تعزيز فرص التوطين الفلسطيني في البلاد».

وأشار الى انّ «موقف لبنان الإنساني والتضامني مع الاخوة الفلسطينيين، لا يجوز أن يمسّ باستقرار لبنان وتوازناته التاريخية».

حكيم مستقبلاً كاغ

واستقبل قزي وفداً من اتحاد العاملين في القطاع الصحي برئاسة توفيق المدهون الذي قال بعد اللقاء: أكد الوفد أهمية وقف مزاحمة اليد العاملة غير اللبنانية في هذا القطاع، فهناك بعض المستشفيات الخاصة وكذلك الحكومية، يوظف غير اللبنانيين. كذلك طرحنا مع الوزير الأزمة الخطيرة التي تعاني منها المستشفيات الحكومية وخصوصاً العاملين فيها لجهة عدم قبض رواتبهم في المواعيد المحددة.

وطالب المدهون بـ«ضرورة تطبيق القوانين في القطاع لناحية توحيد الدوام لمختلف الفئات، إذ تسود العشوائية في تحديد مدة العمل ودوامه»، وبـ«أهمية استمرار إفادة العاملين في القطاع الصحي من الرعاية الكاملة للأجير وأسرته بعد التقاعد».

وقدّم الوفد للوزير قزي درع الاتحاد.

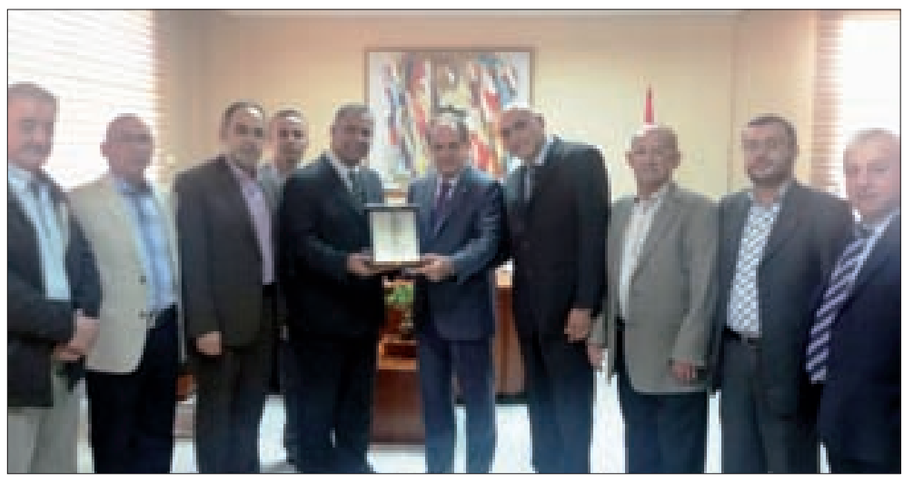

قزي يتسلّم درع اتحاد العاملين في القطاع الصحي

استمع إلى مطالب صناعيّي وتجار المكلس

شقير: تكبيل قطاعات الإنتاج يفرض أقصى درجات التعاون

بحث رئيس اتحاد الغرف اللبنانية رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان محمد شقير مع وفد من تجمّع صناعيي وتجار المكلس وجوارها برئاسة منصور مشعلاني، في الأوضاع الصعبة التي يعاني منها أصحاب المؤسسات في المنطقة، ومطالبهم الإنمائية.

وأكد شقير الوقوف الى جانبهم «في هذه المرحلة الدقيقة التي يمرّ فيها البلد، خصوصاً على المستوى الاقتصادي». وقال: إنّ الظروف الصعبة التي تكبّل قطاعات الإنتاج تفرض علينا جميعاً أقصى درجات التعاون والتضامن لتمرير المرحلة بأقلّ خسائر ممكنة.

وتحدث عن أهمية اللقاء الجامع الخميس في «بيال» لكلّ قوى الإنتاج من هيئات اقتصادية واتحاد عمالي عام ونقابات مهن حرة ومجتمع مدني، والذي يُراد منه «توجيه رسالة قوية إلى أهل السياسة بأنّ البلد لم يعد يستطيع التحمّل، وأنّ كل العوامل والظروف تظهر بشكل غير قابل للشك، أنّ لبنان يتجه نحو الانهيار الكلي»، داعياً إلى أوسع مشاركة لإطلاق صرخة مدوّية لإنقاذ لبنان.

أما مشعلاني فعرض أوضاع المؤسسات الصعبة في منطقة المكلس وجوارها، «حيث الأعمال شبه متوقفة، والمؤسسات قاب قوسين أو أدنى من الإقفال أو الإفلاس»، مشيراً الى «وجود مزاحمة كبيرة من مؤسسات غير شرعية ينشئها النازحون السوريون في المنطقة وفي كل المجالات».

كذلك طلب مشعلاني مساعدة شقير في إقرار مرسوم زيادة عامل الاستثمار الصناعي في منطقة المكلس الصناعية، «لما له من مردود ايجابي على صناعيي المنطقة» على حدّ قوله.

وردّ شقير مؤكداً أنه طالب مراراً بإقرار قانون يحدّد كوتا 10 في المئة للعمال السوريين من مجموع العاملين في المؤسسات اللبنانية، وقانون آخر يُنزل عقوبة السجن بكلّ لبناني يساعد اشخاصاً من جنسيات أجنبية على إنشاء مؤسسات غير شرعية، «لكن حتى الآن لم يُستجب طلبنا بسبب الخلافات بين أهل السياسة التي تشلّ البلد برمّته». وقال: بذلنا المستطاع وتواصلنا مع كلّ المعنيين لإقرار مرسوم زيادة عامل الاستثمار الصناعي في المنطقة الصناعية في المكلس.